

قضية

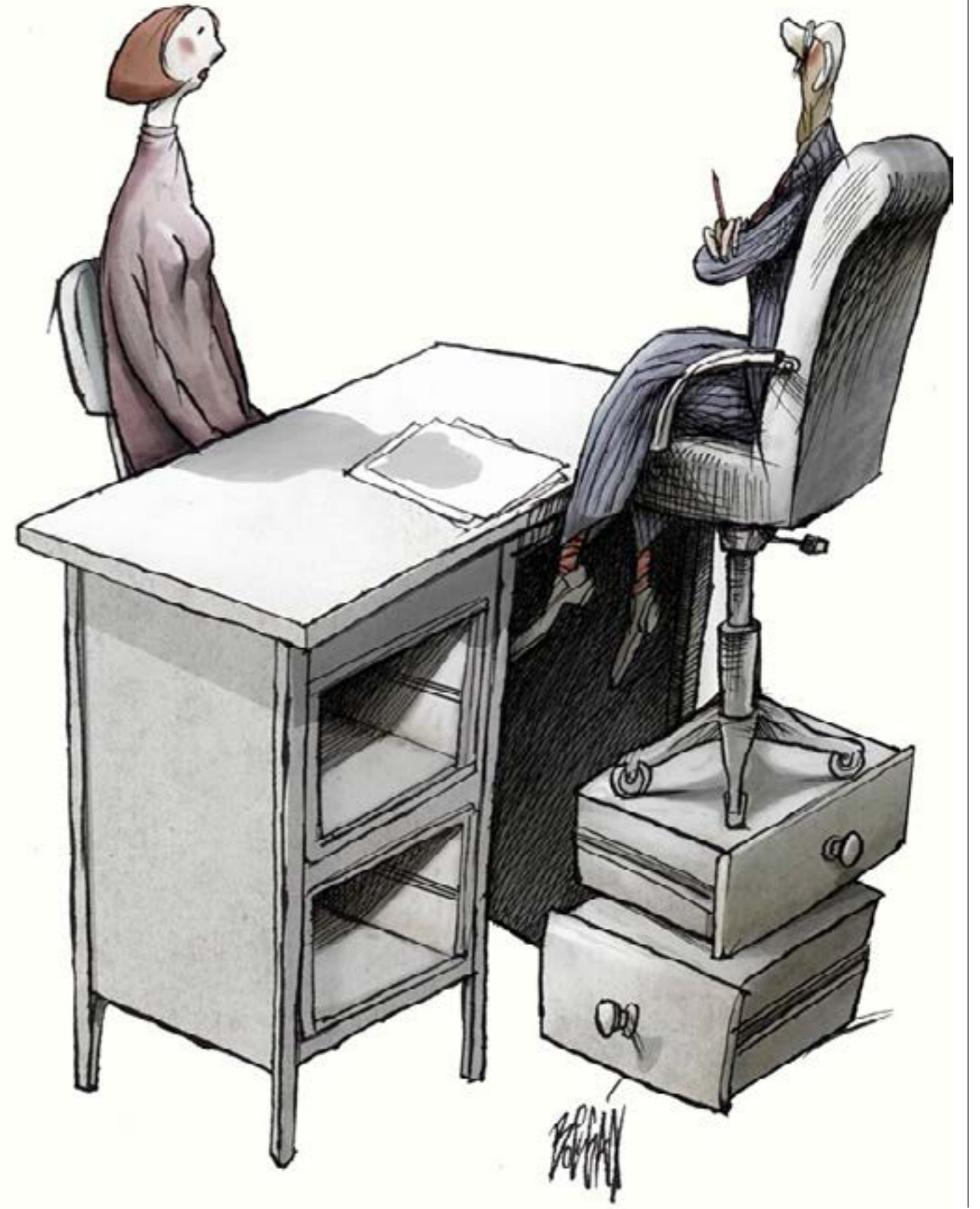
يوم المرأة العالمي

المساواة بين الجنسين تحتاج 200 عام!

قد يحتاج تحقيق المساواة بين الجنسين في الوقت المستغرق في أعمال الرعاية غير المأجورة في المنزل نحو مئتي عام. في السنوات العشرين الماضية، مثلاً، لم يرتفع الزمن الذي ينقعه الرجل في اليوم على الرعاية والعمل المنزلي إلا ثماني دقائق فقط فيما بالكاد تراجع ما تنفقه المرأة من وقت على الرعاية. الإنطلاق من هذه النقطة يُعدّ ضرورياً للإشارة إلى أن أحد أهم عوامل عرقلة تحقيق المساواة في العمل بين الجنسين هو عامل الرعاية غير المأجورة، وفق تقرير «قفة نوعية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين: من أجل مستقبل عمل أفضل للجميع» الذي أصدرته منظمة العمل الدولية. أسس، عشية يوم المرأة العالمي، عمرهم مع بقية الأمهات. إذ أن هذا الفارق ارتفع خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2015 بنسبة 38%. وفي سياق متصل، يشير التقرير إلى أنّ 25% فقط من المديرين الذين لديهم أطفال دون سن السادسة من النساء إلى ذلك، لا تزال نسبة النساء في المناصب العليا متدنية، وهو وضع لم يطرأ عليه تغيير يذكر في السنوات الثلاثين الفائتة، إذ أن أقلّ من ثلث المديرين نساء «وإن كنّ على الأغلب أفضل

تعليماً من نظرائهن الذكور». وبلغت التقرير إلى أن التعليم ليس لديهن أطفال دون السادسة من عمل المرأة وانخفاض أجرها. «بل هذا الفارق ارتفع خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2015 بنسبة 38%. وفي سياق متصل، يشير التقرير إلى أنّ 25% فقط من المديرين الذين لديهم أطفال دون سن السادسة من النساء إلى ذلك، لا تزال نسبة النساء في المناصب العليا متدنية، وهو وضع لم يطرأ عليه تغيير يذكر في السنوات الثلاثين الفائتة، إذ أن أقلّ من ثلث المديرين نساء «وإن كنّ على الأغلب أفضل

طوال عشرين عاماً لم تشهد الفجوات بين الجنسين في ميدان العمل تحسناً يُذكر. ولا تزال نسبة النساء في المناصب العليا متدنية، من دون تغيير في السنوات الثلاثين الفائتة. هذه أبرز خلاصات تقرير منظمة العمل الدولية عشية يوم المرأة العالمي، والذي اعتبر أن العائق الأساس أمام تحقيق المساواة في العمل يعود إلى العوائق الرعائية غير المأجورة التي تقوم بها النساء



بوليفات - المكسيك



أُنّ الحلول الكفيلة بإحراز تقدّم ملموس باتت واضحة. فتحقيق المساواة بين الجنسين يعني تعديل السياسات واتخاذ إجراءات

الفجوات بين الجنسين في ميدان العمل لم تشهد أي تحسّن طوالة 20 عاماً

في مختلف المجالات المرتبط ببعضها، لافتة إلى إمكانية وضع أجندة لقياس تحقيق المساواة بين الجنسين وتحديد مسار الحقوق «الذي هو الأساس لعالم منصف من العمل» بما فيها الحق في تكافؤ الفرص، الحق في التحرر من التمييز والعنف والتحرش، والمساواة في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية. ويدعو التقرير إلى وضع سياسات وميكانك للرعاية تشمل الجميع، «فزيادة أعمال الرعاية في مستقبل العمل تعني أيضاً خلق فرص عمل كثيرة».

المرأة اللبنانية بالأرقام: لا «مناصفة» حتى الآن

نائبات في برلمان من 128 نائباً... هي أرقام تبيّن حجم الفجوة في التمثيل السياسي العادل للنساء، المتأثري عن نسبة متدنّية لمشاركة المرأة في الأحزاب. تمثيل المرأة في المكاتب السياسية للأحزاب الرئيسية يتخطى لدى بعضها 30 في المئة وينخفض إلى 5 في المئة في أخرى، فيما يبلغ متوسط في المكاتب السياسية للأحزاب 17 في المئة. ضعف تمثيل المرأة يظهر، أيضاً، في نسب مشاركة النساء في الاتحادات والنقابات، وفقاً لإحصاءات جمعت ضمن دراسة «النساء اللبنانيات في المواقع القيادية: مسح للتصورات الوطنية» أعدت على مدى عامين ونشرت حديثاً، لجمعية «هيفوس» بالتعاون مع جمعيات أخرى. ففي نقابة المحامين في بيروت على سبيل المثال، هناك امرأة واحدة من أصل 12 عضواً في مجلس النقابة، وامرأة واحدة أيضاً في مجلس نقابة المحامين في الشمال. نقابة المحامين في بيروت شهدت عبر تاريخها وصول امرأة واحدة إلى رئاستها عام 2011، في حين لم تبلغ منصب رئاسة نقابة الشمال أي امرأة. ومن أصل 31 لجنة (بينها لجنة المرأة واللجنة التشريعية) في مجلس نقابة بيروت، فإن 17 في المئة فقط من المواقع القيادية في اللجان تحتلها نساء. هذه الأرقام تأتي في وقت بلغ عدد الرجال المسجلين في النقابة 5031 محامياً (عام 2016)، مقابل 3031 امرأة. علماً أن عدد المحامين المتدرجات يفوق عدد المحامين لتبلغ نسبة النساء 55 بالمئة من أصل المحامين المتدرجين وفقاً للدراسة نفسها.

في نقابة الأطباء ليس الوضع أفضل حالاً، إذ لم تتول أي امرأة رئاسة النقابة في بيروت منذ تأسيسها عام 1946، وكذلك الأمر في نقابة طرابلس. مجلس نقابة بيروت الحالي يضم امرأتين من أصل 16 عضواً، فيما لا توجد أي امرأة في مجلس نقابة طرابلس. علماً أن نسبة الطبيبات المسجلات في النقابة تقل قليلاً عن 30 في المئة. النسبة نفسها تقريباً تبلغها طبيبات الأسنان المسجلات في نقابة أطباء الأسنان التي يضم مجلسها في بيروت امرأة واحدة، وترأس امرأة نقابة أطباء الأسنان في الشمال. فيما مجلس نقابة الصيدالة يضم امرأة واحدة من أصل 12 عضواً، رغم أن نسبة النساء الصيدليات تبلغ نحو 62 في المئة من إجمالي الصيدالة المسجلين؛ ويرجح أن يزداد العدد الحالي لهنّ ليتجاوز المناصفة مع نهاية العام 2019، لكن المناصفة في الأعداد لا تنطبق على المناصفة في مجال القضايا التي تحكم فيها نساء، إذ لا تتجاوز نسبة النساء في القضايا الجزائية 40 بالمئة بينما تفوق 60 بالمئة في القضايا المدنية. في مجلس نقابة المعلمين امرأة واحدة من أصل 12 عضواً، ولم تتول أي امرأة رئاسة المجلس الثانوي الرسمي. في حين تناهز نسبة المعلمات في التعليم الرسمي الابتدائي 84 في المئة، وفي التعليم الثانوي الرسمي 66 في المئة. تنمط الأدوار الجندرية والوظائف التي يحددها المجتمع لكل من الذكر والأنثى، يفسّر الاختلاف الذي يحقّقه مجلس نقابة الممرضات والممرضين في لبنان مقارنة بغيره من النقابات، إذ ترأسه امرأة ويضمّ 8 أعضاء من النساء من أصل مقاعد المجلس الـ12، إذ يفوق عدد الأطباء المسجلين في النقابة الـ15 ألفاً يتوزعون بين نحو 62 في المئة نساء و38 في المئة من الرجال.

تقرير

سودانيّو لبنان لباسيك: «المفوضيّة» وعدتنا بالتوطين!

محمد نزال

آخرى لربما نال الجنسيّة هم يعرفون أن لا تجنيس في لبنان، فضلاً عن لا لجوء، ولهذا يظنون أن المفوضيّة الدولية تكذب عليهم. يتوخّه مهذب، حاملاً لافتته، إلى وزير الخارجية جبران باسيل: «عرف لبنان تماماً، ولكنّ الغرب أن المفوضيّة أخيراً رفَعوا لافتاتهم، أمام مقرّ مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين في بيروت، وفيها بعض مطالبهم: إعادة التوطين، فتح الملفات المغلقة، لا للاعتقالات التعسّفية... ولافتات أخرى بالإنكليزيّة «حتى يسمع العالم كله». دول العالم «العظمى» التي شاركت بجعلهم لاجئين، بفعل سياسات عدم وجود إقامة وانتظار البث في ملفّ لجوئهم، أن تلقي القوى الأمنيّة القبض عليه. أكثرهم عاش هذه التجربة. حكايات ما يتعرضون له من إذلال كثيرة. بعضهم، الآن مع توقيفهم، تتدخل «المفوضيّة» لإخراجهم من السجن. كون لديهم مَلفات لم يبتّ بها بعد، ثم يعودون لممارسة الانتظار بالخفاء... إلى أن يُلقى القبض عليهم مُجدداً. هذه هي دورة حياتهم هنا. أكثر من معصم، أمس، كانوا يحملون أطفالهم. بعضهم يحصل على مساعدات معيشيّة قليلة من «المفوضيّة» المذوّرة، فيما بعضهم الآخر لا يحصل على شيء، فكيف يعيش هؤلاء؟ بالمناسبة، اللاجئون السودانيّون في لبنان هم من أكثر اللاجئين «سلميّة»، نادراً ما تسمع عن ارتكابهم جرائم سرقة، مثلاً، أو أيّ

جرائم أخرى. بيانات القوى الأمنيّة تؤكّد ذلك. لا جديد في اعتصام هؤلاء أمس، باستثناء أن بلادهم، اليوم، تمرّ بأزمة سياسيّة تزيد من تعقيد الأمور، إضافة إلى جديد آخر هو ما نقله أكثر من معصم: وعد المفوضيّة لهم بالتوطين في لبنان، ربما على وزارة الخارجية في لبنان، أو الأمن العام، التواصل مع «المفوضيّة» وكذلك مع طالبي اللجوء، وفتح تحقيق في هذه المسألة لمعرفة ما يجري. هل ثمة ما يطبخ دولياً في هذا الملف؟ الأكيد أن الذين اعتصموا، أمس، لا يودون البقاء في لبنان، ولا يريدون إلى «الصفحة»، أحدهم يقول: «اللبناني ما يرتاح بلبنان، فكيف نحن؟». حاولت «الأخبار» التواصل مع «المفوضيّة» لمعرفة ما يجري، فجاءنا شخص اسمه حسام الشامي، ووعد بالاتصال بعد أخذ رقم الهاتف. لم يحصل الاتصال. هكذا، يقول «العالم الحرّ» ابوابه أمام لاجئي السودان، بعد المشاركة في نهب ثروات تلك البلاد، وعلى مدى قرون، لتحل أخيراً المشكلة إلى دول صغيرة هي أصلاً غارقة في مشاكلها. يحصل هذا حالياً في فنزويلا، مثلاً، حيث ترفض الولايات المتّحدة عقوبات تجريبية عليهم، ثم عندما يحاول بعض اللاجئين دخول أراضيها عبر بلاد أخرى، لفرصة عيش أفضل، ترفع السادات في وجوههم وتقلل الحدود. شيء من هذا القبيل يحصل في ملفّ اللاجئين على الأراضي اللبنانيّة.

الأكياد ان الذين اعتصموا امس لا يودون البقاء في لبنان (هيلم الموسوي)



منايعة

هل يردّ الرئيس قانون المتمرنين؟

صنق، أمس، المجلس النيابي اقترح القانون المعجل المكر المتعلق بإعطاء 6 درجات استثنائية للأساتذة المتمرنين المحققين بالتعليم الثانوي الرسمي. إلا أن الأجواء لا تزال ضبابية حيال وصوله إلى بر الأمان، إذ ثمة شكوك حيال توقيع رئيس الجمهورية له، وهشاك كلام على استخدامه صلاحياته الدستورية لردّه، وبعدها يحتاج إلى أكثرية 65 نائباً لإقراره في المجلس النيابي مجدداً. على خط موانع، علنت «الأخبار» أن مرسوم الدرجات الذي أقره مجلس الوزراء لا يزال في رئاسة الحكومة ولم يرسل إلى القصر الجمهوري. أما لجنة متابعة قضية الأساتذة المتمرنين فقد لوحث بالعودة إلى الإضراب قريباً ريثما يصدر القانون الجديد في الجريدة الرسمية.

وفي مناقشات الجلسة التشريعية، وصف وزير الخارجية جبران باسيل إقرار القانون بالقرار السياسي الذي سيؤدي إلى إفلاس الخدمة المدنية، وأشار عدم دراسة كلفة هذه القوانين، مشيراً إلى أنّه جرى إعطاء مفهوم للحقّ خارج سياقها، و«هذا سيفتح لنا ابواباً مقلقة، فيما نحن اتفقنا على توقيف التقديمات لتوقف الدولة على قدميها». أما وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي فقال إنّ «هناك فرقاً بين الحق والمطلب، ونحن في صدد تعديل قانون سلسلة الرتب والرواتب، وهذا ليس نصاً تقسيريًا، بل نعدّل قانون السلسلة، وعلينا أن نتحمل مسؤولياتنا أو سنفتح الباب على السلسلة». وقد دافع عن اقتراح القانون كل من